

# تقرير

## الاحتجاجات العمالية في الأردن عام 2012

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:

المرصد العمالي الأردني

مركز الضيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت

شباط 2013

**FRIEDRICH  
EBERT  
STIFTUNG**

*Phoenix*  
الفينيقا

لدراسات الاقتصادية والمعلوماتية  
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وابخاا ودار قياس رأي عام في عام 2003، يسعى المركز يسعى للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الأردن من خلال تطوير وتحديث المجتمع الأردني إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وتشريعياً، والعمل على بناء الأردن الديمقراطي القائم على أسس الحرية والعدل والمساواة، وضمان الحقوق الانسانية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية لجميع الأردنيين، وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير واستطلاعات الرأي، وبناء قواعد بيانات تغطي مختلف مجالات التنمية التي تسهم في تحقيق رسالة المركز.



مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES)

مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للإصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف إلى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الإجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية.



المرصد العمالي الأردني

برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش إيبيرت - الاردن ، يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعياً لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

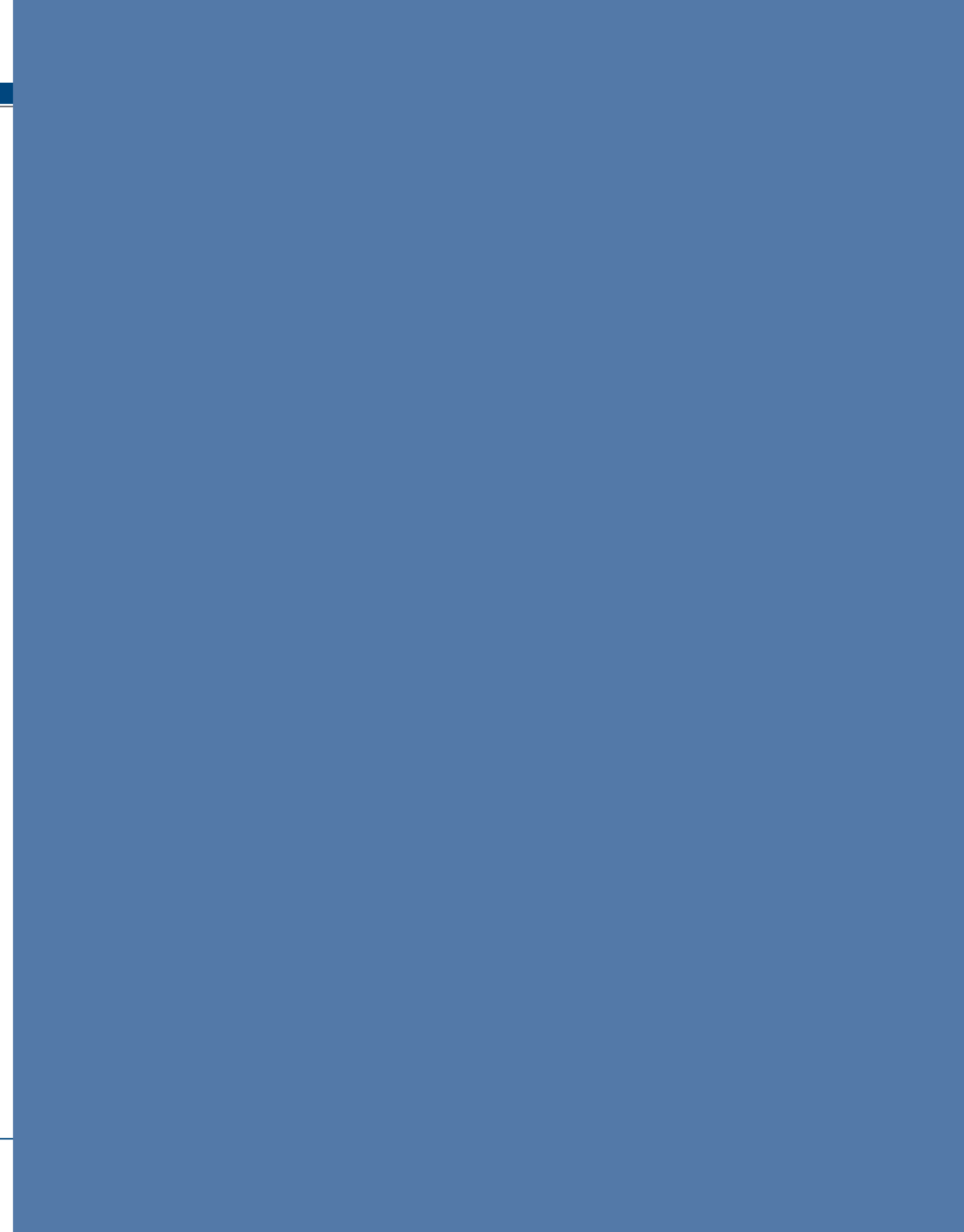
#### تنويه:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريك إيبيرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير

# المحتويات

---

5	مقدمة
6	منهجية إعداد التقرير
6	عدد الاحتجاجات العمالية
7	أنواع الاحتجاجات العمالية
7	الاحتجاجات وقطاعات التشغيل
8	أسباب الاحتجاجات العمالية
10	دور النقابات العمالية القائمة
11	الاحتجاجات حسب القطاعات الاقتصادية
11	المدد الزمنية للاحتجاجات
12	التعامل مع الاحتجاجات العمالية
12	التوزيع الجغرافي للاحتجاجات
13	الاحتجاجات وفقاً للأشهر
14	الخلاصة
15	التوصيات



## مقدمة

يقوم مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية وفي إطار عمل برنامج «المرصد العمالي الأردني» الذي تم إطلاقه في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، على رصد ومتابعة كافة التفاصيل المتعلقة بسوق العمل الأردني سواء كان على مستوى السياسات أو التحولات والحراكات العمالية التي تجري على أرض الواقع. ومن بين أهم التقارير التي يقوم فريق «المرصد العمالي الأردني» على إعدادها هو التقرير السنوي للاحتجاجات العمالية بمختلف أنواعها: إضرابات واعتصامات والتهديد بها. وهذا هو التقرير السنوي الثالث ضمن هذه السلسلة من التقارير والذي خصص لتقديم نتائج عمليات الرصد اليومي للاحتجاجات العمالية التي جرت في الأردن خلال عام ٢٠١٢.

تأتي أهمية إعداد هذا التقرير لإيماننا كفريق يعمل في «المرصد العمالي الأردني» بأن الاحتجاجات العمالية هي تعبير حقيقي ودقيق عن المشكلات التي يواجهها سوق العمل الأردني وعن طبيعة علاقات العمل السائدة. وهي فرصة للتعرف على طبيعة هذه المشكلات وأهمها من خلال تحليل أهداف الاحتجاجات العمالية، وكذلك هي فرصة للتعرف على القطاعات الاقتصادية التي تعاني أكثر من غيرها من هذه المشكلات، إلى جانب التعرف على عمق هذه المشكلات، الأمر الذي يمكننا من المساهمة في اشتقاق وإيجاد حلول لهذه المشكلات، من خلال الجهد المباشر في مساعدة العمال والموظفين على تحسين شروط عملهم أو باقتراح سياسات بديلة لسياسات العمل المعمول بها.

## منهجية إعداد التقرير

### سجلت الاحتجاجات العمالية في عام 2012 رقماً قياسياً غير مسبوق، إذ بلغت (901) احتجاجاً

المشاركين فيها تمثل عينة لمجمل الاحتجاجات، فان عدد المشاركين في جميع الاحتجاجات العمالية خلال عام 2012 يقدر ب (760) الف عامل وعاملة).

الجدول رقم (1)

عدد الاحتجاجات العمالية خلال الأعوام (2010-2012)

السنة	عدد الاحتجاجات العمالية
2010	139
2011	829
2012	901

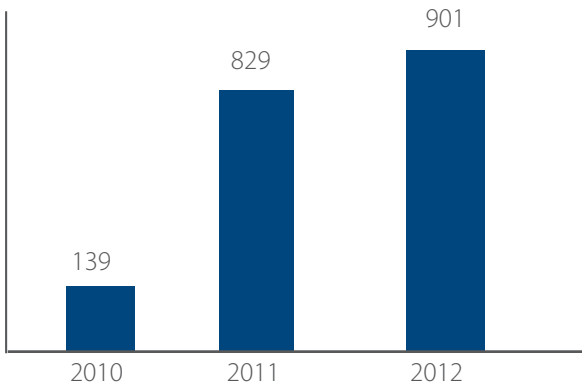
من اجل تحقيق أهداف عملية الرصد والمتمثلة في توفير معلومات تفصيلية عن الاحتجاجات العمالية التي ينفذها العاملون في الأردن بهدف الوقوف على أسبابها وفي أي القطاعات الاقتصادية تتركز الى جانب توزيعها على المحافظات وعدد المشاركين فيها، اضافة الى توزيعهم حسب قطاعات العمل (القطاع العام و القطاع الخاص)، ومددها الزمنية، يقوم فريق «المرصد» بمتابعة جميع الحركات العمالية يوماً بيوم، إذ تم رصد وتوثيق جميع الاحتجاجات العمالية التي جرت في الأردن خلال عام 2012، وتمت عملية الرصد والتوثيق بأليتين، الأولى: التواصل المباشر مع منفي هذه الاحتجاجات والوقوف على تفاصيلها، والآلية الثانية: تتمثل في تحليل التغطيات الصحفية التي قامت بها وسائل الإعلام الأردنية التي تنوعت ما بين صحف ورقية و إلكترونية ومرئية ومسموعة، وتم تصنيف جميع الإجراءات الاحتجاجية أياً كان شكلها بأنها احتجاجات، بما فيها عمليات التهديد بالإضراب أو الاعتصام، إذ اعتبرت شكلاً من أشكال الاحتجاج. ومن ثم يتم ادخال البيانات المتعلقة بالاحتجاجات على برنامج (الاكسل) لتنظيمها وتدقيقها ثم يتم اجراء التحليلات الاحصائية اللازمة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS.

### عدد الاحتجاجات العمالية:

سجلت الاحتجاجات العمالية في عام 2012 رقماً قياسياً غير مسبوق، إذ بلغت (901) احتجاجاً، بزيادة قدرها 8 بالمائة مقارنة مع عدد الاحتجاجات التي نفذها عمال الأردن عام 2011 والتي بلغت آنذاك (829) احتجاجاً وبزيادة كبيرة جداً عن الاحتجاجات العمالية التي نفذت عام 2010 بـ 762 احتجاجاً.

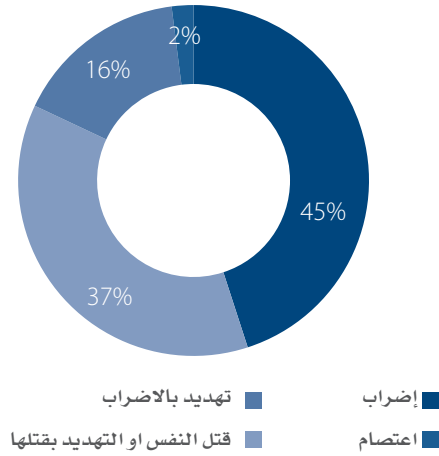
وبسبب عدم تمكن فريق المرصد العمالي من معرفة عدد المشاركين في جميع الاحتجاجات العمالية، إذ تم رصد عدد المشاركين في 339 احتجاج عمالي فقط شكلت ما نسبته (37.8) بالمائة من مجمل الاحتجاجات العمالية، وبلغ عدد المشاركين فيها (288) ألف عامل وعاملة، (ولو افترضنا أن الاحتجاجات التي تم معرفة اعداد

الاحتجاجات العمالية للأعوام 2010 - 2012



## يقدر عدد المشاركين في الاحتجاجات العمالية خلال عام 2012 بحوالي (760) ألف عامل وعاملة

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لنوع الاحتجاج



## الاحتجاجات وقطاعات التشغيل:

تركز ما يقارب نصف الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها خلال عام 2012 في القطاع العام، إذ بلغت نسبة الاحتجاجات التي نفذها العاملون في القطاع العام (49.8%) بواقع (449) احتجاجاً، ويشير ذلك إلى أمرين: الأول احساس قطاعات واسعة من العاملين في القطاع العام أن رواتبهم منخفضة ولا تكفي لتغطية حاجاتهم وحاجات أسرهم ليعيشوا حياة كريمة، والأمر الثاني أن العاملين في القطاع العام أكثر جرأة من العاملين في القطاع الخاص في التعبير عن انفسهم من خلال الاحتجاج بسبب احساسهم أن الحكومة، كرب عمل، لن تقوم باتخاذ عقوبات بحقهم جراء ممارستهم للاحتجاج. في حين بلغت نسبة الاحتجاجات العمالية التي نفذها عاملون في القطاع الخاص (42.7%)، أما المتعطلون عن العمل فقد بلغت نسبة احتجاجاتهم (7.5%) من مجمل الاحتجاجات العمالية حيث كان المحتجون يطالبون بالحصول على فرص عمل.

## أنواع الاحتجاجات العمالية:

حسب المنهجية التي تم اعتمادها فقد تم التعامل مع العديد من أشكال الاحتجاج المتبعة من قبل العمال باعتبارها احتجاجات عمالية، وتمثلت هذه الاحتجاجات بالإضراب والذي يعني توقف العاملين عن العمل بشكل جزئي أو كلي، مما يؤثر كلياً أو جزئياً على سير العمل، وقد شكلت الإضرابات العمالية ما نسبته 45% من مجموع الاحتجاجات العمالية، والاعتصام الذي هو احتجاج مجموعة من العمال على وضع علاقات العمل القائمة وعادة لا يؤثر على سير العمل حيث شكلت الاعتصامات ما نسبته 37% من مجموع الاحتجاجات. كذلك تم ادراج عمليات التهديد بتنفيذ إضرابات عمالية باعتبارها احتجاجات وقد شكلت هذه ما نسبته 16% من الاحتجاجات، كما شملت الاحتجاجات العمالية بعض الاحتجاجات الفردية والتي تركزت في عمليات إيذاء النفس وقتلها (الانتحار) لأغراض تدرج في إطار الاحتجاج على وضع عمالي معين وهذه، وعلى الرغم من أهميتها، لم تتجاوز 2%. وعليه فإن توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 كان على النحو التالي:

الجدول رقم (2)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لنوع الاحتجاج

نوع الاحتجاج	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية %
إضراب	410	45.0
اعتصام	334	37.0
تهديد بالإضراب	140	16.0
قتل النفس أو التهديد بقتلها	17	2.0
المجموع	901	100.0

شملت الاحتجاجات العمالية بعض الاحتجاجات الفردية التي تركزت في عمليات إيذاء النفس وقتلها (الانتحار) لأغراض تدرج في إطار الاحتجاج على وضع عمالي

الجدول رقم (3)

الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لقطاع العمل

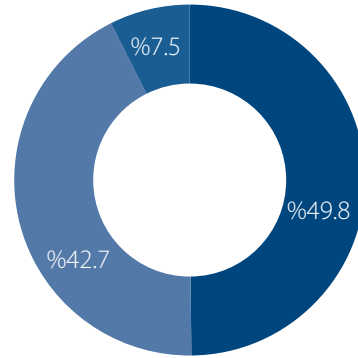
نوع الاحتجاج	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية %
القطاع العام	449	49.8
القطاع الخاص	385	42.7
المتعطّلون عن العمل	67	7.5
<b>المجموع</b>	<b>901</b>	<b>100,0</b>

## العاملون في القطاع العام أكثر جرأة من العاملين في القطاع الخاص في التعبير عن أنفسهم

وهذا الأمر ليس بمستغرب، لأن أحد أهم التحديات والاختلالات التي يعاني منها سوق العمل في الأردن هو انخفاض معدلات الأجور، إذ أن ما يقارب ثلاثة أرباع أجور العاملين في الأردن تقع تحت خطر الفقر المطلق حسب الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، فقد بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) في الأردن في عام 2010 (813.7) دينار للفرد سنوياً، وللأسرة المعيارية المكونة من 5.4 فرد فإنه يبلغ 366 ديناراً شهرياً. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدلات التضخم خلال العامين الماضيين 2011 و 2012 والتي كانت (4.4%) و(4.8%) على التوالي، فإن خط الفقر في الأردن للأسرة المعيارية يبلغ (400) دينار شهرياً. والأرقام الرسمية تفيد أن (72%) من العاملين ومشاركي الضمان الاجتماعي يحصلون على رواتب شهرية تبلغ 400 دينار فما دون. ومعدل الأجور في الأردن يبلغ 412 ديناراً. وتؤكد الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الصادرة نهاية عام 2012 هذا الواقع الصعب عندما أشارت أن 44.6% من المشتغلين الأردنيين تقل رواتبهم الشهرية عن 300 دينار. وأن نسبة من تقل رواتبهم عن 500 دينار 89.4% من المشتغلين الأردنيين، فيما تبلغ نسبة من تزيد رواتبهم على 500 دينار 10.6%. بمعنى أن غالبية الأسر الأردنية لا تستطيع أن تغطي حاجاتها الأساسية الغذائية وغير الغذائية. حيث إن قراءة متفحصه لهذه الأرقام كافية لتفسير كثافة الاحتجاجات العمالية الهادفة الى تحسين الأجور. يضاف لذلك انخفاض الحد الأدنى للأجور في الأردن البالغ 190 ديناراً شهرياً والذي يقل عن نصف خط الفقر المطلق.

هذا الى جانب تراجع مستوى شروط العمل لغالبية العاملين في الأردن من حيث عدم تمتع قطاعات واسعة من العمال بالحقوق العمالية الأساسية التي نصت عليها تشريعات العمل الأردنية والتي تشمل ساعات العمل اليومية والإجازات السنوية والمرضية والرسمية وتوفر وسائل الصحة والسلامة المهنية والاستفادة من التأمينات

الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لقطاع العمل



■ القطاع العام ■ القطاع الخاص ■ المتعطّلون عن العمل

## أسباب الاحتجاجات العمالية:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في زيادة الاحتجاجات العمالية عام 2012 خاصة بعد الارتفاع الملحوظ لها في عام 2011، ومن خلال قراءة سريعة للأرقام الواردة في الجدول رقم (4) يتضح ان موضوع انخفاض الأجور والرواتب هو أكثر الأسباب التي دفعت العاملين الى تنفيذ احتجاجاتهم، حيث أن ما يزيد عن نصف الاحتجاجات العمالية كانت بسبب احتجاج العاملين على انخفاض اجورهم، فإلى جانب أن (42.7%) من الاحتجاجات كانت تطالب برفع الأجور والعلاوات، فإن ما يقارب نصف الاحتجاجات العمالية التي كانت تطالب بمجموعة من المنافع كان جزء منها له علاقة بالأجور والعلاوات.



## إن موضوع انخفاض الأجور والرواتب هو أكثر الأسباب التي دفعت العمال الى تنفيذ احتجاجاتهم

محرومون من حق التنظيم النقابي، بسبب التشريعات العمالية التي تحرم قطاعات واسعة منهم من حق التنظيم النقابي لأسباب مرتبطة بالتشريعات العمالية، فقانون العمل ونظام التصنيف المهني الصادر بموجبه حدد المهن المسموح لها تأسيس نقابات والانتساب إليها والتي اقتصر على سبعة عشر نقابة لم يتم زيادتها منذ ما يقارب أربعة عقود، ونظام الخدمة المدنية يمنع العاملين في القطاع العام من تشكيل نقابات خاصة بهم.

الجدول رقم (4)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لأسباب الاحتجاج

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	أسباب الاحتجاج
42.7	385	الأجور
16.8	151	مجموعة من المطالب «المنافع»
11.1	100	الاحتجاج على الأنظمة والقوانين
7.4	67	المطالبة بتوفير فرص عمل
7.2	65	المطالبة بالتثبيت في العمل
5.8	52	الاحتجاج على الفصل من العمل
1.1	10	المطالبة بإصلاح النقابات الحالية أو تأسيس نقابات جديدة
7.9	71	أخرى*
100.0	901	المجموع

\* وتشمل توفير شروط الصحة والسلامة المهنية، التأمين الصحي، توفير بيئة عمل ملائمة، تعرض زملاء للاعتداء، تعارض مصالح العاملين مع جهات أخرى، والعدالة في الترقيات.... الخ

الاجتماعية التي توفرها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغياب التأمينات الصحية وغيرها من شروط العمل، إذ أن 44 بالمائة من العاملين بأجر في الأردن لا يتمتعون بأي شكل من اشكال الحماية الاجتماعية.

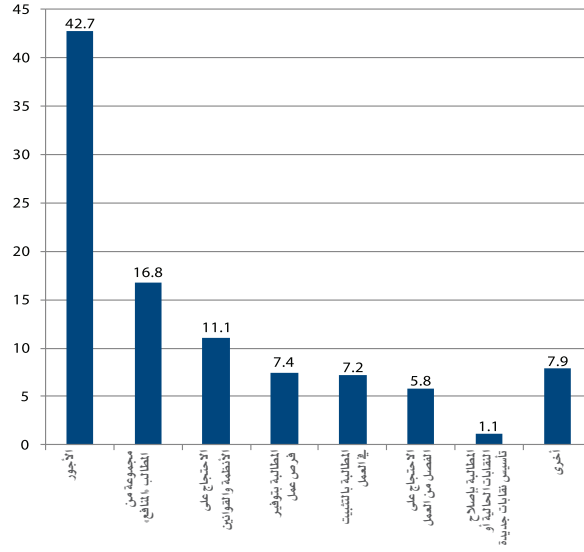
تلا ذلك الاحتجاجات المطالبة بمجموعة من المنافع مجتمعة شملت الى جانب زيادة الأجور والعلاوات تحديد ساعات العمل وتنظيمها والتثبيت في العمل، وصرف مكافأة نهاية الخدمة، وتغيير المسميات الوظيفية للعاملين في بعض القطاعات، والاحتجاج على غياب الأمن الوظيفي، والاحتجاج على التأخر في صرف الرواتب والمستحقات المالية.

كذلك حافظت الاحتجاجات العمالية ضد بعض القوانين والأنظمة والتعليمات على ذات النسبة المئوية التي كانت عليها في عام 2011 بواقع (11.0%)، وهي تشمل القرارات المتعلقة بتنظيم آليات العمل والتي اعتبرها العمال بأنها تشكل اعتداءات على حقوقهم وكذلك قرارات اعادة الهيكلة. تلا ذلك الاحتجاجات العمالية المطالبة بفرص عمل قام بها متعطلون عن العمل والتي بلغت نسبتها 7.4% بواقع 67 احتجاجاً، وهذا النوع من الاحتجاجات ازداد عما كان عليه في عام 2011، إذ بلغت في حينها 40 احتجاجاً.

أما الاحتجاجات العمالية المطالبة بالتثبيت بالعمل (تغيير صيغة التعاقد الخاص بالعمل) فقد بلغت نسبتها 7.2% بواقع 65 احتجاج، وكان تراجعها واضحاً مقارنة مع السنة الماضية التي بلغت 85 احتجاجاً. هذا إلى جانب عمليات الاحتجاج على عمليات الفصل الجماعي من العمل والتي استمرت بذات المستوى الذي كانت عليه في عام 2011، بواقع 51 احتجاجاً.

هذا وقد تراجعت نسبة الاحتجاجات العمالية التي تطالب بتأسيس نقابات جديدة وبإصلاح النقابات العمالية الحالية، إذ بلغت 10 احتجاجات فقط مقارنة مع 38 احتجاجاً نفذت في عام 2011، ويعود هذا التراجع الى سببين: اولهما أن العاملين الراغبين بتشكيل نقابات جديدة يقومون بتشكيلها دون الحاجة لتنفيذ اضرابات، أما السبب الثاني فيعود الى أن جزءاً من الاحتجاجات التي تم تنفيذها عام 2011 لهذا الغرض قام بتنفيذها اللجان التحضيرية لنقابة المعلمين، وقد شكلوا نقاباتهم. وفي هذا السياق فإن غالبية العاملين في الأردن

توزيع الاحتجاجات العمالية حسب اسباب الاحتجاجات



### 85.2% من الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها في عام 2012 كانت خارج اطار النقابات العمالية القائمة

لذلك فإن 85.2% من الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها في عام 2012 كانت خارج اطار النقابات العمالية القائمة، وان الاحتجاجات العمالية او التهديد بها من قبل النقابات العمالية الرسمية المعترف بها كان (5.2%) من مجمل الاحتجاجات العمالية. فيما نفذت النقابات العمالية المستقلة ولجانها التحضيرية حديثة النشأة (2.1%)، وباقي الاحتجاجات نفذتها مجموعات من المتعطلين عن العمل للمطالبة بفرص عمل.

الجدول رقم (5)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للفئة التي قامت بالاحتجاج

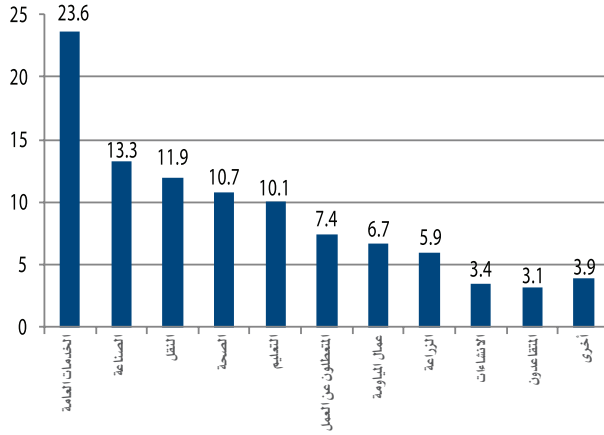
النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	الفئة التي قامت بالاحتجاج
85.2	768	العمال خارج اطار اي تنظيم نقابي
7.4	67	المتعطلون عن العمل
5.2	47	النقابات العمالية الرسمية
2.1	19	النقابات العمالية المستقلة واللجان التحضيرية لبعض النقابات المستقلة
100.0	901	المجموع

### دور النقابات العمالية القائمة:

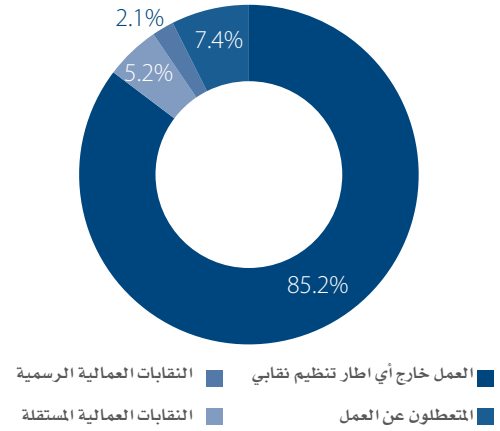
نتيجة لضعف غالبية النقابات العمالية الرسمية (المعترف بها) وانعزالها عن الغالبية الساحقة من العاملين بأجر في الأردن، ولأن قانون العمل يسمح للعاملين في القطاع الخاص فقط بالانتساب للنقابات العمالية السبعة عشر المقررة في اطار نظام التصنيف المهني، وانعدام فرص اصلاح هذه النقابات القائمة، ومع التراجع الملموس في المستويات المعيشية لمئات آلاف العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب تطبيق سياسات اقتصادية أدت الى ارتفاعات متنامية في أسعار السلع والخدمات الأساسية بمستويات تزيد بشكل كبير عن ارتفاعات مستويات الأجور، هذا الى جانب معدلات بطالة عالية وخاصة لدى فئة الشباب. الأمر الذي دفع عشرات الآلاف من العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص لتنظيم انفسهم بشكل تلقائي للدفاع عن حقوقهم دون الأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية التي تحظر تشكيل نقابات عمالية والقيود المفروضة على تنفيذ الاضرابات العمالية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن هذه القيود القانونية لم تعد تتلاءم وطبيعة التحولات والتغيرات التي يعيشها المجتمع الأردني وحاجاته.

### غالبية العاملين في الأردن محرومون من حق التنظيم النقابي، بسبب التشريعات العمالية

توزيع الاحتجاجات العمالية حسب القطاع الاقتصادي



توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للفئة التي قامت بالاحتجاج



## الاحتجاجات حسب القطاعات الاقتصادية:

فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية التي نفذت فيها الاحتجاجات العمالية، تشير الأرقام الى شمولها جميع القطاعات الاقتصادية وان بنسب متفاوتة، مع زيادة ملحوظة في قطاع الخدمات الذي شكل ما نسبته 23.6% من مجمل الاحتجاجات. وهذا الأمر يشير الى أن علاقات العمل في مجمل القطاعات الاقتصادية تعاني من اختلالات، وتغيب عنها حالات التوازن التي تضمن حقوق طرفيها. والجدول أدناه يوضح توزيع الاحتجاجات على مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن.

الجدول رقم (6)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للقطاع الاقتصادي

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	القطاع الاقتصادي
23.6	213	الخدمات العامة
13.3	120	الصناعة
11.9	107	النقل
10.7	96	الصحة
10.1	91	التعليم
7.4	67	المتقاعون عن العمل
6.7	60	عمال المياومة
5.9	53	الزراعة
3.4	31	الانشاءات
3.1	28	المتقاعدون
3.9	35	أخرى*
100.0	901	المجموع

\*وتشمل احتجاجات في قطاع الاعلام والعمالة الوافدة ضد تعليمات استخدام العاملين في محلات تجارية ونقابات مهنية وجمعيات خيرية.

## المدد الزمنية للاحتجاجات:

وفيما يتعلق بالمدد الزمنية للاحتجاجات العمالية فقد تنوعت ما بين يوم واحد الى أكثر من عشرين يوماً، إلا ان غالبيتها استغرقت يوم واحد وهذه زادت نسبتها عن 75 بالمائة، تلاها الاحتجاجات التي استمرت من يومين الى ثلاثة ايام، بنسبة 13.8 بالمائة، أما الاحتجاجات التي استمرت من أربعة إلى خمسة أيام فقد بلغت 2.5%، في حين بلغت نسبة الاضرابات التي استغرقت من ستة الى عشرة أيام 4%، والاضرابات التي استغرقت من احد عشر يوماً الى عشرين يوم فقد بلغت ما نسبته 2.9%، بينما الاضرابات التي استمرت 20 يوماً فاكثر فقد بلغ عددها 8 احتجاجات بنسبة (0.9%).

الجدول رقم (7)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لعدد أيام الاحتجاج

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	عدد ايام الاحتجاج
75.6	568	يوم واحد
13.8	104	2-3 يوم
2.5	19	4-5 يوم
4.0	30	6-10 يوم
1.6	12	11-15 يوم
1.3	10	16-20 يوم
1.1	8	أكثر من 20 يوم
100	751	المجموع*

\*المجموع هنا ليس مجمل الاحتجاجات البالغة 901، لأن الجدول يتضمن الاحتجاجات التي يتم تنفيذها فقط وتم استثناء الاحتجاجات التي تم التهديد بها.

## 31 احتجاجاً عملياً تم وقفها بالقوة من قبل الحكومة وأجهزتها الرسمية

### التوزيع الجغرافي للاحتجاجات:

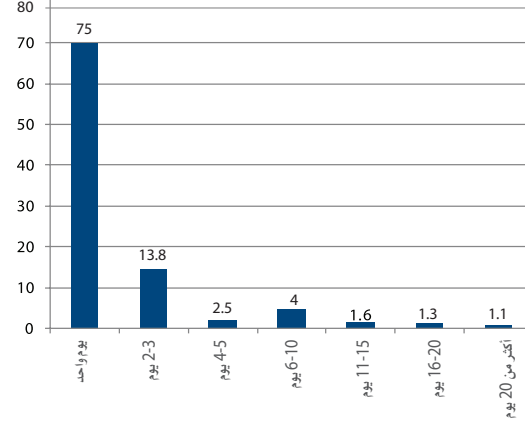
شملت الاحتجاجات العمالية جميع محافظات المملكة، وتركزت في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتوفر فيها القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية بكثافة، حيث حظيت محافظة العاصمة بالنصيب الأكبر من الاحتجاجات العمالية وبنسبة 36.4% من إجمالي الاحتجاجات، فيما توزعت بقية الاحتجاجات على مختلف محافظات المملكة وكان توزيعها على النحو التالي:

الجدول رقم (8)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 حسب المحافظة

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	المحافظة
36.3	328	عمان
11.0	99	اربد
9.0	81	الكرك
8.7	78	معان
8.3	60	العقبة
6.7	39	مأدبا
4.3	33	الطفيلة
3.7	32	المفرق
3.6	26	الزرقاء
2.9	26	البلقاء
2.9	17	عجلون
1.9	7	جرش
0,8	75	أكثر من محافظة
100,0	901	المجموع

النسبة المئوية لتوزيع الاحتجاجات العمالية حسب مدة الاحتجاج %



### التعامل مع الاحتجاجات العمالية:

على خلاف السنوات الماضية، حدث بعض التغيير في طريقة تعامل الحكومة وبعض أصحاب العمل مع بعض الاحتجاجات العمالية، إذ تم استخدام القوة لوقفها، فقد تدخلت قوات الدرك لكسر اعتصامات العاطلين عن العمل في كل من الطفيلة ومعان، وتم استخدام الغاز المسيل للدموع لفض احتجاجاتهم، وبررت قوات الدرك استخدام القوة في هذه الاحتجاجات بسبب قيام المتعطلين عن العمل بإشعال الاطارات وإحداث تخريب بالملكيات العامة، بالإضافة الى إنهاء اعتصام عمال المياومة امام وزارة الزراعة بالقوة، كما تم تبادل اطلاق النار اثناء اعتصام بعض العمال في احدى شركات مجموعة المناصير، وكذلك توقيف بعض اداريي نقابة العاملين في الكهرباء وعدد من العاملين اثناء اعتصامهم امام شركة الكيبلات المتحدة، هذا الى جانب عملية الفصل الجماعي التي قامت بها ادارة شركة نافذ للخدمات اللوجستية لجميع العاملين المضربين عن العمل من خلال عدم تجديد عقود عملهم، بالإضافة الى عشرات العقوبات التي اتخذتها الحكومة ضد موظفي دائرة الاحصاءات العامة بسبب تنفيذهم للإضراب. وبلغ عدد الاحتجاجات التي تم وقفها بالقوة من قبل الحكومة وأجهزتها 31 احتجاجاً وبنسبة 3.5 بالمائة من مجموع الاحتجاجات.

شملت الاحتجاجات العمالية جميع محافظات المملكة، وتركزت في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية

## الاحتجاجات العمالية خلال شهر كانون الثاني من عام 2012 كانت الأعلى بين الأشهر

### الاحتجاجات وفقاً للأشهر:

أما فيما يتعلق بتوزيع الاحتجاجات العمالية حسب الأشهر، فقد ازدادت هذه الاحتجاجات خلال شهر كانون الثاني من عام 2012 حيث بلغت ما نسبته 14.3% من مجموع الاحتجاجات، بينما كان شهر آب هو الأقل، والجدول رقم 8 يوضح توزيع الاحتجاجات العمالية حسب أشهر السنة.

الجدول رقم (9)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للأشهر

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	الشهر
14.3	129	كانون الثاني
8.6	77	شباط
10.7	96	آذار
10.4	94	نيسان
10.5	95	أيار
8.9	80	حزيران
5.0	45	تموز
2.8	25	آب
6.1	55	أيلول
5.3	48	تشرين الاول
6.4	58	تشرين الثاني
11.0	99	كانون الاول
100,0	901	المجموع

## الخلاصة

التحولات الاجتماعية في سوق العمل، فهو لم يغطي سوى 11.3 بالمائة من مجمل النزاعات العمالية.

ومن الضروري الإشارة الى أن ظاهرة قتل النفس والتهديد بها لأسباب ذات علاقة بالعمل تامت بشكل كبير إذ قام اربعة مواطنين بحرق انفسهم لأسباب تتعلق بالعمل وادى ذلك الى وفاتهم، وهناك 13 حالة محاولة قتل وإيذاء النفس لأسباب عمالية. ومن النتائج الهامة أن نصف الاحتجاجات العمالية قام بتنفيذها عاملون في القطاع العام كتعبير عن تردّي أوضاعهم الوظيفية. وأن غالبية الاحتجاجات العمالية كانت للمطالبة بزيادة الأجور والعلاوات.

كذلك فإن غالبية القطاعات الاقتصادية تعاني من اختلالات في علاقات العمل بدليل انتشار الاحتجاجات العمالية في مجمل هذه القطاعات، كذلك فقد توزعت الاحتجاجات العمالية على جميع المحافظات ولكن بنسب متفاوتة. ومن الجدير بالذكر ان ثلاثة ارباع الاحتجاجات العمالية 75.6% استغرقت يوماً واحداً، وتوزعت باقي الاحتجاجات العمالية على اكثر من يوم، وهناك احتجاجات عمالية استمرت لأكثر من 20 يوماً.

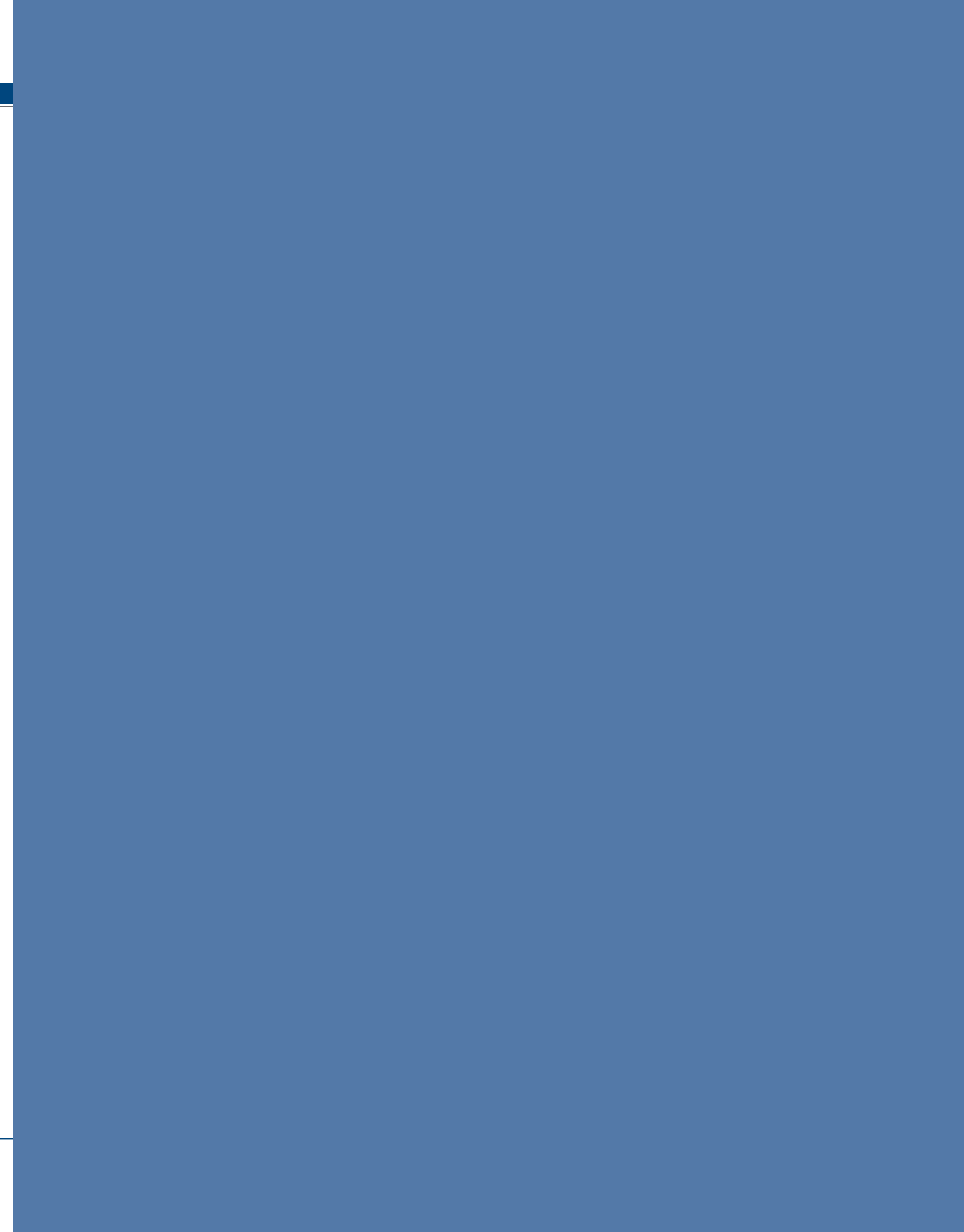
يشير التقرير ان الاحتجاجات العمالية ما زالت في مسارها التصاعدي للعام الثالث على التوالي، الأمر الذي يؤشر الى أن الاختلالات في علاقات العمل ما زالت عميقة. وان هذه الاختلالات موجودة في غالبية القطاعات الاقتصادية وفي كلا القطاعين العام والخاص، الى جانب ذلك يتبين أن جزءاً كبيراً من هذه الاختلالات جاء نتيجة للعديد من سياسات العمل المتمثلة في حرمان غالبية العاملين من تنظيم انفسهم في نقابات عمالية تنظم العلاقة مع أصحاب العمل على أسس متوازنة، الأمر الذي يدفع غالبية العاملين الى تنفيذ احتجاجاتهم بشكل سريع دون تحضير او انذار مسبق لأصحاب العمل سواء كان صاحب العمل قطاعاً عاماً أم قطاعاً خاصاً، وهذا يعود بشكل رئيسي الى غياب الخبرة النقابية للغالبية الساحقة من العاملين بسبب حرمانهم من حق التنظيم النقابي، فنصوص قانون العمل المعمول به ونظام الخدمة المدنية يمنعان ذلك.

ويضاف الى ذلك أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية 85% قام بتنفيذها عاملون ليس لديهم نقابات عمالية، وهذا يدحض بعض المقولات التي نسمعها بين وقت وآخر من أن الاحتجاجات العمالية التي يشهدها الأردن تنفذها النقابات العمالية الجديدة والمستقلة.

والى جانب ذلك، فإن آليات تسوية النزاعات العمالية المعمول بها في الأردن وفق نصوص قانون العمل لم تقلح في تخفيف حدة الاحتجاجات العمالية، وهي لا تتعامل الا مع النزاعات العمالية التي تحدث بين النقابات العمالية القائمة والمعترف بها واصحاب العمل في القطاع الخاص، لذلك كان عدد النزاعات العمالية التي تعاملت معها وزارة العمل خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير 100 نزاع عمالي، بينما النزاعات العمالية التي عبرت عن نفسها على شكل احتجاجات كانت 901 نزاعاً، واذا ما استثنينا العدد المحدود جدا من النزاعات العمالية الفردية (14) احتجاج، التي غطاها التقرير فإن النزاعات العمالية الجماعية بلغت (887) نزاعاً، الأمر الذي يشير الى أن تعريف قانون العمل للنزاع العمالي قاصر عن استيعاب

## التوصيات

1. ضرورة تطبيق مبادئ ومعايير العمل اللائق بمختلف عناصره على جميع العاملين في الأردن.
2. ضرورة إعادة النظر في مستويات الأجور في القطاعين العام والخاص باتجاه زيادتها لأن مستوياتها منخفضة جداً إذا ما أخذ بعين الاعتبار خط الفقر المطلق المعلن عنه، وضرورة ربطها بمعدلات التضخم.
3. ضرورة إعادة النظر بالحد الأدنى للأجور، إذ أن مستواه يقل عن نصف خط الفقر المطلق، وضرورة ربطه بمعدلات التضخم.
4. ضرورة وضع حد أعلى للأجور، لأنه في ذات الوقت الذي تتدنى فيه رواتب ما يقارب ثلثي العاملين بأجر في الأردن، فإن هنالك مجموعة من كبار الموظفين يعملون في ذات المؤسسات في القطاعين العام والخاص يحصلون على رواتب مرتفعة جداً مقارنة مع بقية زملائهم في العمل، الأمر الذي يزيد من مستويات التوتر الاجتماعي.
5. ضرورة توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع العاملين في الأردن دون استثناء، إذ إن 44% من العاملين في الأردن لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، كذلك هنالك ضرورة لشمول جميع مشتركي الضمان الاجتماعي بمظلة التأمين الصحي، لأن ما يقارب نصف العاملين في الأردن لا يتمتعون بالتأمين الصحي، وما يقارب ثلث المواطنين لا يتمتعون بأي شكل من أشكال التأمين الصحي.
6. ضرورة تعديل نص المادة 31 من قانون العمل الأردني والمتعلقة بإعادة هيكلية المؤسسات والتي تسمح بعمليات الفصل الجماعي من العمل.
7. ضرورة تعديل نصوص قانون العمل المتعلقة بتشكيل النقابات العمالية والسماح لجميع العاملين بأجر في الأردن بتشكيل نقاباتهم بحرية، وإلغاء احتكار تمثيل العمال بالنقابات العمالية القائمة التي تقتصر لأبسط قواعد العمل الديمقراطي، ولا تسمح بتجديد قياداتها، بحيث تصبح نصوص القانون متوائمة مع
8. ضرورة تعديل نصوص نظام الخدمة المدنية ليسمح للعاملين في القطاع العام بتأسيس نقاباتهم بحرية وبما ينسجم مع حقوقهم المنصوص عليها في التعديلات الدستورية التي جرت مؤخراً، ولتنسجم مع نصوص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صادق عليه الأردن ونشره في الجريدة الرسمية. وبما يسمح بوجود مفاوضة جماعية بين الإدارات الحكومية والعاملين، لأنه من غير المعقول أن يتم التعامل مع الاحتجاجات العمالية في القطاع العام باعتبارها تغييباً عن العمل يستحق العقوبة.
9. ضرورة تعديل نصوص قانون العمل المتعلقة بمفهوم النزاع العمالي وآليات تسوية النزاعات العمالية، والتي اثبتت فشلها الذريع في إيجاد حلول عادلة للنزاعات العمالية المتفاقمة، وبات مطلوباً استخدام آليات وتقنيات جديدة لتسوية النزاعات العمالية، وبما ينسجم مع نصوص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 المتعلقة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية.
10. ضرورة زيادة فاعلية عمليات التفتيش التي تقوم بها وزارة العمل على سوق العمل لضمان تطبيق نصوص قانون العمل، وهذا يتطلب زيادة مخصصات وزارة العمل في الموازنة العامة، ليستسنى للوزارة زيادة اعداد المفتشين وتطوير قدراتهم التفتيشية.





for it is not conceivable any longer that labor protests in the public sector are treated as a punishment deserving absence.

9. It is necessary to amend the provisions of the Labor Law related to the definition of the labor dispute as well as the mechanisms of labor disputes settlement which have proved so far catastrophic failure in securing just settlements to aggravated labor disputes. Therefore, it has become vitally required to use new mechanisms and means for labor disputes settlement to be in line with the provisions of ILO Convention No. 98 on the Right to Organize and Collective Bargaining.
10. The inspection campaigns by the Ministry of Labor are to be made more effective to ensure the enforcement of the provisions of the Labor Law; this implies an increase of the allocations of the ministry in the general budget to enable the ministry to increase the number of inspectors and upgrade their inspection capabilities.

## Recommendations

---

1. All elements of the decent work principles and standards are to be applicable on all workers in Jordan.
2. The very low level of wages, in view of the declared absolute poverty line, both in the public sector and the private sector are to be reconsidered towards an increase; and to be linked to the annual inflation rate.
3. The minimum wage rate, which is lower than half of the absolute poverty line, is to be reconsidered, and also to be linked to the annual inflation rate.
4. The need to set a maximum wage rate as well, for at the same time where salaries of nearly two thirds of wage earners in Jordan are too low, there is a group of high ranking employees working in the same institutions both in the public sector and the private sector who earn very high salaries in comparison with their fellow employees leading to an increased social tension.
5. It is strongly recommended to expand the umbrella of social security to include all workers in Jordan without any exception, for 44% of workers in Jordan do not enjoy any kind of social protection. It is also necessary to include all social security inscribers by an umbrella of health insurance, because nearly half of the workers in Jordan do not enjoy health insurance, and nearly one third of the citizens do not enjoy any kind of health insurance.
6. Article No. 31 of the Jordanian Labor Law related to the restructuring of institutions and which permits the mass dismissal of laborers is to be reconsidered.
7. There is a serious need to amend the provisions of the Labor Law related to the formation of trade unions in order to allow all wage earners to freely form their trade unions to invalidate monopoly of laborers representation by the existing and officially recognized trade unions which lack the simplest democratic action principles, not allowing any reform in its leadership. Provisions of the said law are to be amended in line with the constitutional amendments introduced lately, and in order for the process of establishing trade unions to be inline with the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights ratified by Jordan and published in its official gazette; in addition to the speedy ratification of the International Labor Organization (ILO) convention No. 87 related to the Freedom of Association and Protection of the Right to Organize. Such actions are being proposed in order to overcome the restrictions imposed on workers in Jordan which did not succeed in preventing them of forming their own trade unions, therefore, amendments are required to recognize the status quo.
8. The need to amend the provisions of the Civil Service Act to allow workers in the public sector to freely form their trade unions in line with their rights as stipulated in the constitutional amendments introduced lately, and inline with the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights ratified by Jordan and published in its official gazette allowing collective bargaining between Government institutions and employees,

## Conclusions

---

The report suggests that labor protests are still on the upward track for the third year in a row; which indicates that the imbalances in the labor relations are still deep, and that these imbalances exist in most economic sectors both in the public sector and the private sector. In addition, it is obvious that part of these imbalances resulted from many labor policies represented in depriving most workers of the right to organize themselves in trade unions aiming at streamlining the relations with employers on balanced basis. Accordingly, most workers are prompted to carry out their protests quickly, spontaneously, and without prior notice to the employers, no matter if the employer were a public sector or a private sector institution; this is mainly due to the lack of trade unions experience on the part of most of the workers resulting from denying them the right to organize in trade unions in accordance with the provisions of the prevailing Labor Law, as well as the Civil Service Act both of which forbid that kind of activity.

Furthermore, the vast majority of labor protests (85%) were carried out by workers who belong to no trade union, which refutes the circulated claims now and then that labor protests carried out in Jordan were perpetrated by the new and independent trade unions.

In addition, the mechanisms of labor disputes settlement applicable in Jordan in accordance with the provisions of the Labor Law never succeeded in alleviating the intensity of labor protests; as it deals only with disputes occurring between the existing and officially recognized trade unions and employers of the private sector; therefore, the number of labor disputes handled by the Ministry of Labor during the period covered by this report reached 100 labor disputes, while the labor disputes expressed in form of protests counted

901 disputes; even if we excluded the very limited number of individual disputes covered by the report, which counted 14 protests, the collective labor disputes would have counted 887 disputes, which indicates that the definition in the Labor Law of the "labor dispute" is short of absorbing the social transformations in the labor market, as it covered only 11.3% of the total labor disputes.

It is noteworthy, however, that the phenomenon of killing oneself or threatening thereby for reasons related to work has grown dramatically, as four citizens did set themselves ablaze leading to their death. There were 13 attempts of self harming-murdering for labor related reasons. Furthermore, among the important conclusions of this report is that half of the labor protests were carried out by workers in the public sector in expression of the deterioration of their career conditions; and that most of the labor protests sought increase of wages and allowances.

Moreover, it is noted that most economic sectors witness imbalances in labor relation as indicated by the fact that labor protests were carried out in nearly all of the said sectors. In addition, labor protests were carried out in Governorates throughout the Kingdom, however, in various proportions. It is also noteworthy that three quarters (75.6%) of the labor protests lasted for one day, the rest lasted form more than one day, and some lasted for more than 20 days.

### *Labor protest intensified during the month of January 2012*

### **Geographical breakdown of labor protests:**

Labor protests were carried out in Governorates throughout the Kingdom, but concentrated in those of high population density, where economic sectors and Government institutions are concentrated. Hence, the Capital Governorate witnessed the biggest share of protests representing 36.4% of the total protests, while the other Governorates witnessed protests as follows:

Table No. 8  
Breakdown of labor protests for the year 2012 by geographical location

<b>Governorate</b>	<b>Number of protests</b>	<b>Percentage</b>
Amman (the Capital)	328	36.4%
Irbid	99	11.0%
Karak	81	9.0%
Ma'an	78	8.7%
Aqaba	60	6.7%
Madaba	39	4.3%
Tafilah	33	3.7%
Mafraq	32	3.6%
Zarka	26	2.9%
Balqa'	26	2.9%
Ajloun	17	1.9%
Jerash	7	0.8%
More than one Governorate simultaneously	75	8.3%
<b>Total</b>	<b>901</b>	<b>100%</b>

**Breakdown of labor protests by months:**  
*Labor protests which were dispersed by the Government and its agencies using force counted 31 protests*

Labor protests intensified during the month of January 2012 reaching a percentage of 14.3% of the total number of protests, while August 2012 witnessed the least number of protests as shown in table No. 8 below:

Table No. 9  
Breakdown of labor protests for the year 2012 by months

<b>Month</b>	<b>Number of protests</b>	<b>Percentage</b>
January	129	14.3%
February	77	8.6%
March	96	10.7%
April	94	10.4%
May	95	10.5%
June	80	8.9%
July	45	5.0%
August	25	2.8%
September	55	6.1%
October	48	5.3%
November	58	6.4%
December	99	11.0%
<b>Total</b>	<b>901</b>	<b>100%</b>

### Time span of labor protests:

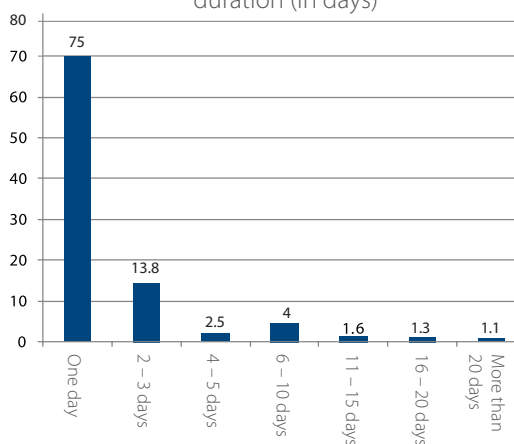
Labor protests duration ranged between one day and more than twenty days. More than 75% of them, however, lasted for one day; followed by protests which lasted for two to three days representing 13.8%; while the protests which lasted for four to five days represented 2.5%; and those which lasted for six to ten days represented 4%; followed by the protests which lasted for eleven to twenty days representing 2.9%, and finally the eight protests which lasted for twenty days or more and represented 0.9% of the total number of protests.

Table No. 7  
Breakdown of labor protests for the year 2012 by duration (in days)

Number of protest days	Number of protests	Percentage
One day	568	75.6
2 – 3 days	104	13.8
4 – 5 days	19	2.5
6 – 10 days	30	4.0
11 – 15 days	12	1.6
16 – 20 days	10	1.3
More than 20 days	8	1.1
<b>Total*</b>	<b>751</b>	<b>100</b>

\*The total here is not the total number of protests which counted 901 because the table contains the carried out protests only excluding those threatened to be carried out.

Breakdown of labor protests for the year 2012 by duration (in days)



*Labor protests were carried out in Governorates throughout the Kingdom, but concentrated in those of high population density*

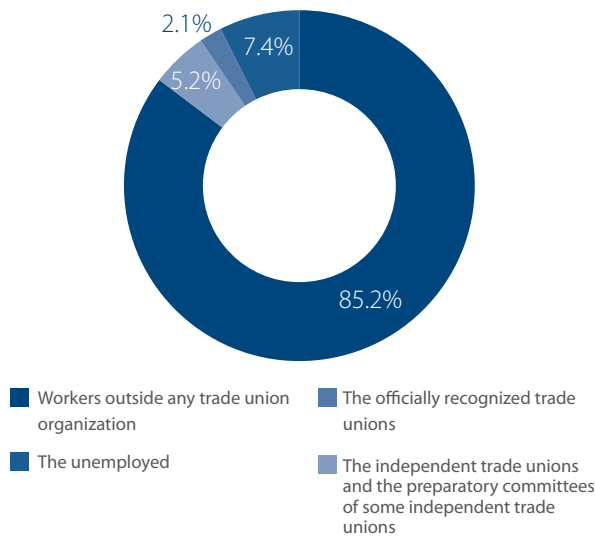
### Mechanism of dealing with labor protests:

Unlike previous years, change was introduced to the way how the government and some employers treated some labor protests through using force to disperse them. Gendarmerie forces were used to break up the sit-ins of the unemployed in each of Tafilah and Ma'an, tear gas was used to break up their protests, the gendarmerie forces justified the use of force against these protests because the unemployed had lit tires and caused sabotage in public properties. In another incident, the sit-in of the daily workers in front of the Ministry of Agriculture was dispersed by force. Moreover, fire was exchanged during a sit-in carried out by some workers in one of the Al-Manaseer group of companies; in addition to arresting some officials and workers of the Electricity Workers Trade Union during their sit-in in front of the United Cables Company; as well as the mass dismissals which were carried out by the management of Nafiz Logistic Services Company against striking employees through the non-renewal of their employment contracts; in addition to tens of punishments undertaken by the Government against employees of the Department of Statistics due to the strike they carried out. The number of protests which were dispersed by the Government and its agencies using force reached 31 protests which represented a percentage of 3.5% of the total number of protests.

*The definition in the Labor Law of the "labor dispute" is short of absorbing the social transformations in the labor market*

*Figures issued by the Department of Statistics by the end of 2012 suggested that 44.6% of the Jordanian workers earn less than JOD 300*

Breakdown of labor protests for the year 2012 by groups



**Labor protests in economic sectors:**

As regards the economic sectors where labor protests were carried out, the figures show that the labor protests covered all economic sectors to various degrees, with a notable increase in the services sector where a percentage of 23.6% of the total protests took place; which points out that the work relations in most economic sectors witness defects, and lacks a state of balance which secures the rights of both its parties. The table below shows the breakdown of protests by economic sector.

*85.2% of the labor protests carried out during the year 2012 were outside the framework of the existing trade unions*

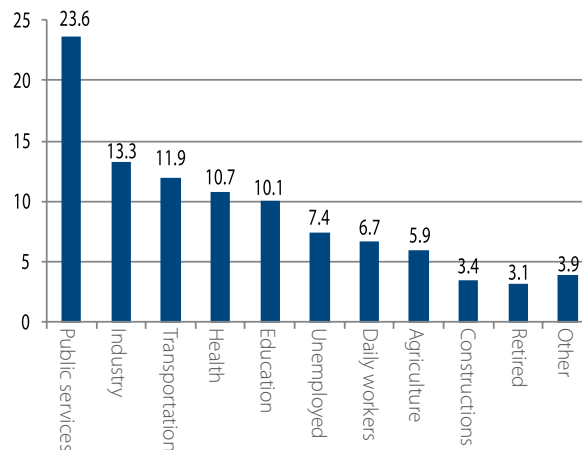
Table No. 6  
Breakdown of labor protests for the year 2012 by economic sector

Economic sector	Number of protests	Percentage
Public services	213	23.6%
Industry	120	13.3%
Transportation	107	11.9%
Health	96	10.7%
Education	91	10.1%
Unemployed	67	7.4%
Daily workers	60	6.7%
Agriculture	53	5.9%
Constructions	31	3.4%
Retired	28	3.1%
Other*	35	3.9%
Total	901	100%

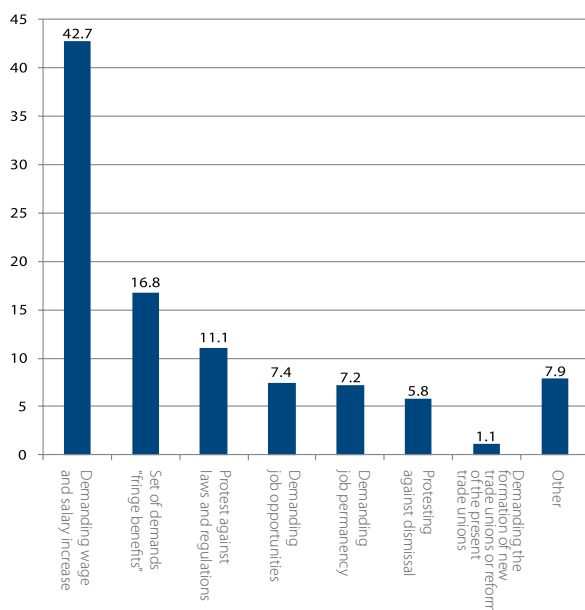
\*Including protests in the media sector and the expatriate workers against instructions of recruiting workers in commercial shops, trade unions and charities.

*Time span of the labor protests ranged between one to more than twenty days*

Breakdown of labor protests for the year 2012 by economic sector



Breakdown of labor protests for the year 2012 by cause



### Role of the existing trade unions:

In view of the weakness of most of the official trade unions (the officially recognized), and its isolation from the majority of wage earners in Jordan; and due to the fact that the Labor Law only allows those working in the private sector to inscribe to the seventeen trade unions listed in the Professions Classification Act; as well as the lack of any chance to reform these existing trade unions, and the significant decline in the living standards of hundreds of thousands of workers in the various economic sectors resulting from the adoption of economic policies which led to growing price increases of basic commodities and services to levels that are significantly higher than the levels of wage increases; in addition to the high unemployment rates, especially among the youth,

*Most workers in Jordan are deprived of the right to organize due to labor legislations*

all these factors prompted tens of thousands of wage earners both in the public sector and the private sector to organize themselves spontaneously to defend their rights ignoring the legal restrictions which ban the formation of new trade unions as well as the restrictions on carrying out labor strikes, which clearly indicates that these legal restrictions do not suit any longer the transformations and changes witnessed by the Jordanian society and its needs.

Therefore, it is noticed that 85.2% of the labor protests carried out during the year 2012 took place without the involvement of the existing trade unions; the labor protests or threats thereof carried out by the officially recognized trade unions represented only 5.2%, while the recently formed independent trade unions and their preparatory committees carried out a percentage of 2.1% of the protests, and the remaining protests were carried out by groups of the unemployed who demanded job opportunities.

Table No. 5  
Breakdown of labor protests for the year 2012 by groups

Group	Number of protests	Percentage
Workers outside any trade union organization	768	85.2%
The unemployed	67	7.4%
The officially recognized trade unions	47	5.2%
The independent trade unions and the preparatory committees of some independent trade unions	19	2.1%
Total	901	100%

labor legislations which include daily working hours, annual leaves, sick leaves, official holidays, availability of occupational safety and health means, social security coverage, as well as the lack of health insurance and other work conditions. Ultimately, 44% of wage earners in Jordan do not benefit from any form of social security.

The next protests, in terms of the causes, were those demanding a set of fringe benefits including, in addition to the wages and allowances increase, determination and organization of the working hours, job permanency, end-of-service award, change of job titles for workers in some sectors, protest against lack of job stability, and protest against the delay in payment of salaries and financial dues.

Moreover, labor protests against some laws, regulations and instructions maintained the same percentage of the year 2011 standing at 11%; it included protesting against decisions related to organizing work mechanisms, and restructuring schemes which were considered by workers as an assault against their rights. Next, also in terms of the causes, were these labor protests carried out by the unemployed demanding job opportunities which counted 67 protests and represented 7.4% of the total number of protests; it is noted, however, that this type of protests showed an increase in number than that of 2011 when it counted 40 protests only. Looking at labor protests seeking job permanency (change of the labor contractual status); it counted 65 protests representing 7.2% of the total number of protests, showing a clear retreat in comparison with last year where it reached 85 protests; in addition to protests against the mass dismissal of work which maintained the same level of the year 2011 counting 51 protests.

It is noted, however, that labor protests demanding the establishment of new trade unions and reforming the present trade unions retreated to 10 protests in comparison with 38 protests carried out during the year 2011; this retreat is referred to two reasons: the first: the fact that workers who

wish to form new trade unions do that without the need to carry out a strike, and the second: part of the protests carried out in 2011 for this purpose were carried out by the preparatory committees of the Teachers Trade Union who had finished the formation of their trade union in the meantime. In this regard, it is noteworthy that most workers in Jordan are deprived of the right to organize due to labor legislations which ban trade unions formation for reasons related to the labor legislations itself. The Labor Law as well as the Professions Classification Act issued by virtue thereof determined the professions allowed to form trade unions and limited them to seventeen trade unions which were not increased since four decades; in addition, the Civil Service Act forbids the formation of trade unions for the civil servants.

Table No. 4  
Breakdown of labor protests for the year 2012 by cause

Cause of protest	Number of protests	Percentage
Demanding wage and salary increase	385	42.7%
Set of demands "fringe benefits"	151	16.8%
Protest against laws and regulations	100	11.1%
Demanding job opportunities	67	7.4%
Demanding job permanency	65	7.2%
Protesting against dismissal	52	5.8%
Demanding the formation of new trade unions or reform of the present trade unions	10	1.1%
Other*	71	7.9%
<b>Total</b>	<b>901</b>	<b>100%</b>

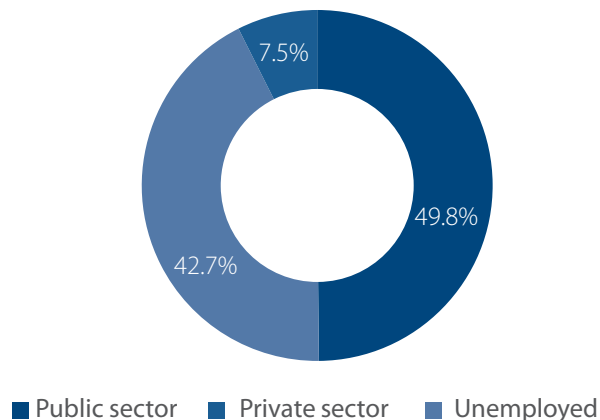
\* including provision of occupational safety and health means, health insurance, decent work conditions, assault on fellow workers, conflict of interests with third parties, and justice in promotions....etc.



Table No. 3  
Break down of labor protests for the year 2012 by sector

Work sector	Number of protests	Percentage
Public sector	449	49.8%
Private sector	385	42.7%
Unemployed	67	7.5%
<b>Total</b>	<b>901</b>	<b>100%</b>

Break down of labor protests for the year 2012 by sector



### Causes of labor protests:

Various reasons contributed to the increase of the number of labor protests during 2012, especially following the notable increase thereof during 2011. Upon a fast review of the figures listed in Table 4 below, obviously the question of low wages and salaries was the main cause which prompted workers to carry out their protests, whereas more than half of these protests took place due to low wages of workers; in addition to the fact that 42.7% of the protests sought wage and allowances increase, nearly half of them demanded a set of fringe benefits part of which was related to wages and allowances; which is not unusual due to the fact that the low rates of wages

### *Law wages and salaries are the main causes which prompted workers to carry out their protests*

are among the major challenges and defects experienced by the Jordanian labor market, as the wages of approximately three quarters of workers fall below the absolute poverty line according to official figures released by the Department of Statistics and the Social Security Corporation. The absolute poverty line (food and non-food) in Jordan reached in 2010 an amount of JOD 813.7 annually for each individual. However, the absolute poverty line (food and non-food) for the standard family of 5.4 persons reached an amount of JOD 366 monthly. Moreover, if we take into account the inflation rate during the last two years 2011 and 2012, which reached a percentage of 4.4% and 4.8% respectively, the poverty line for the standard family reaches an amount of JOD 400 monthly. The official figures, however, suggest that 72% of workers and Social Security inscribers earn monthly salaries of less than JOD 400, while the gross wage rate in Jordan is standing at JOD 412. Official figures released by the Department of Statistics by the end of 2012 affirm this harsh reality advising that 44.6% of the Jordanians earn less than JOD 300 monthly; and that the percentage of those who earn less than JOD 500 reaches 89.4% of Jordanian workers; while the percentage of those who earn more than JOD 500 reaches 10.6% only, indicating that the majority of the Jordanian families are incapable of securing their basic food and non-food needs. Nonetheless, a closer review of these figures is enough to explain the intensity of labor protests seeking improvement of wages. Add to that the low minimum wage rate applicable in Jordan and standing at a monthly amount of JOD 190 which is below half the absolute poverty line.

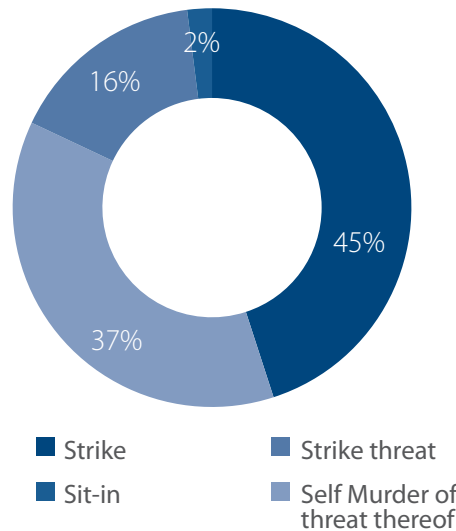
In addition to the retreat of the working conditions of most workers in Jordan to an extent that broad sectors of workers are deprived of the basic labor rights as stipulated in the Jordanian

*The number of workers who took part in labor protests in 2012 is estimated at 760 thousand male and female workers*

**Types of labor protests:**

According to the adopted methodology, many types of protest undertaken by the workers were treated as labor protests. Strike, which involves partial or total stoppage of work on the part of workers, affecting the workflow partially or totally; labor strikes, represented a percentage of 45% of the total labor protests. Sit-in, which involve a protest of a group of workers against the existing labor relations, and usually does not affect the work flow; sit-ins represented a percentage of 37% of the total labor protests. In addition, acts of threatening to carry out labor protests were classified as labor protests and represented 16% of the total number of protests. Furthermore, labor protests included some individual protests represented in acts of self harming-murdering and committing suicide in protest against certain labor issues; this type of protests, despite its significance, never exceeded 2% of the total number of protests. Ultimately, the breakdown of labor protests during 2012 is as follows:

Breakdown of labor protests for the year 2012 by type:



**Breakdown of labor protests by sector:**

Nearly half of the labor protests carried out during 2012 took place at public sector institutions, reaching 449 protests in number, and representing a percentage of 49.8%, which suggests two things: first: the sense on the part of wide segments of those working at the public sector that their salaries are low and not enough to cover their needs and the needs of their families to live a decent life, and second: workers at the public sector are more daring than workers in the private sector to express themselves through protests due to their feeling that the Government, as their employer, would not punish them for protesting. Protests carried out by workers at the private sector represented a percentage of 42.7%, while the unemployed demanded jobs through carrying out 7.5% of the total labor protests.

*Workers at the public sector are more daring to express themselves than those working at the private sector*

Table No. 2

Breakdown of labor protests for the year 2012 by type

Type of protest	Number of protests	Percentage
Strike	410	45%
Sit-in	334	37%
Strike threat	140	16%
Self murder of threat thereof	17	2%
Total	901	100%

## Methodology

For the sake of achieving the objectives of the monitoring process represented in providing detailed information on the labor protests carried out by workers in Jordan in order to identify the causes thereof, in which economic sectors it is concentrated, its distribution over the Jordanian Governorates, the numbers of those taking part therein, their distribution over the business sectors (public sector and private sector), as well as its duration, the Labor-Watch team undertook a daily observation of the labor movements whereby all labor protests which took place in Jordan during 2012 were monitored and documented through two mechanisms: firstly: through direct contacts with the organizers who carry out these protests in order to investigate all the details, and, secondly: through analyzing the media coverage made by the various Jordanian printed, electronic, and audiovisual media means. All labor protest actions were classified as protests, no matter what form it took, including actions of threatening to strike or sit-in which were considered a form of protest. Afterwards, accumulated data is entered to Excel for organization and crosschecking; and later on the necessary statistical analyses are made using the SPSS application (Statistical Package for the Social Sciences).

### Number of labor protests:

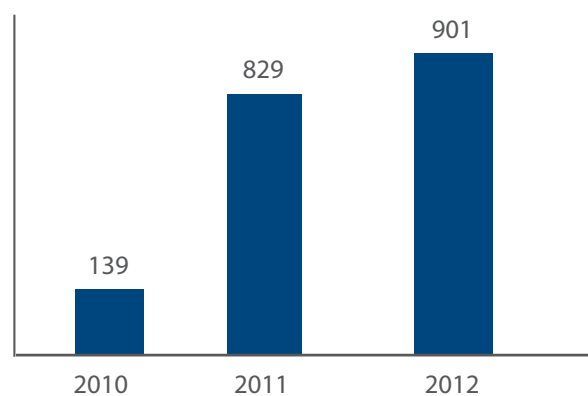
Labor protests reached a new high and unprecedented record in 2012 reaching 901 protests, marking an increase of 8% in comparison to the number of protests carried out in 2011, which reached 829 labor protests; that was a remarkable increase against the 762 protests which were carried out in 2010. The Labor-Watch team, however, was not able to determine the accurate

numbers of those who took part in all labor protests, but only in 339 of them representing 37.8% of the total labor protests, whereby the numbers of those who took part therein reached 288 thousand male and female workers, accordingly, (assuming that these 339 labor protests in which 288 thousand male and female workers took part represent a sample of the total labor protests), we can estimate that the number of participants in all labor protests during 2012 would have reached 760 thousand male and female workers.

Table No. 1 Number of labor protests 2010 - 2012

Year	Number of Labor Protests
2010	139
2011	829
2012	901

Number of labor protests 2010 - 2012



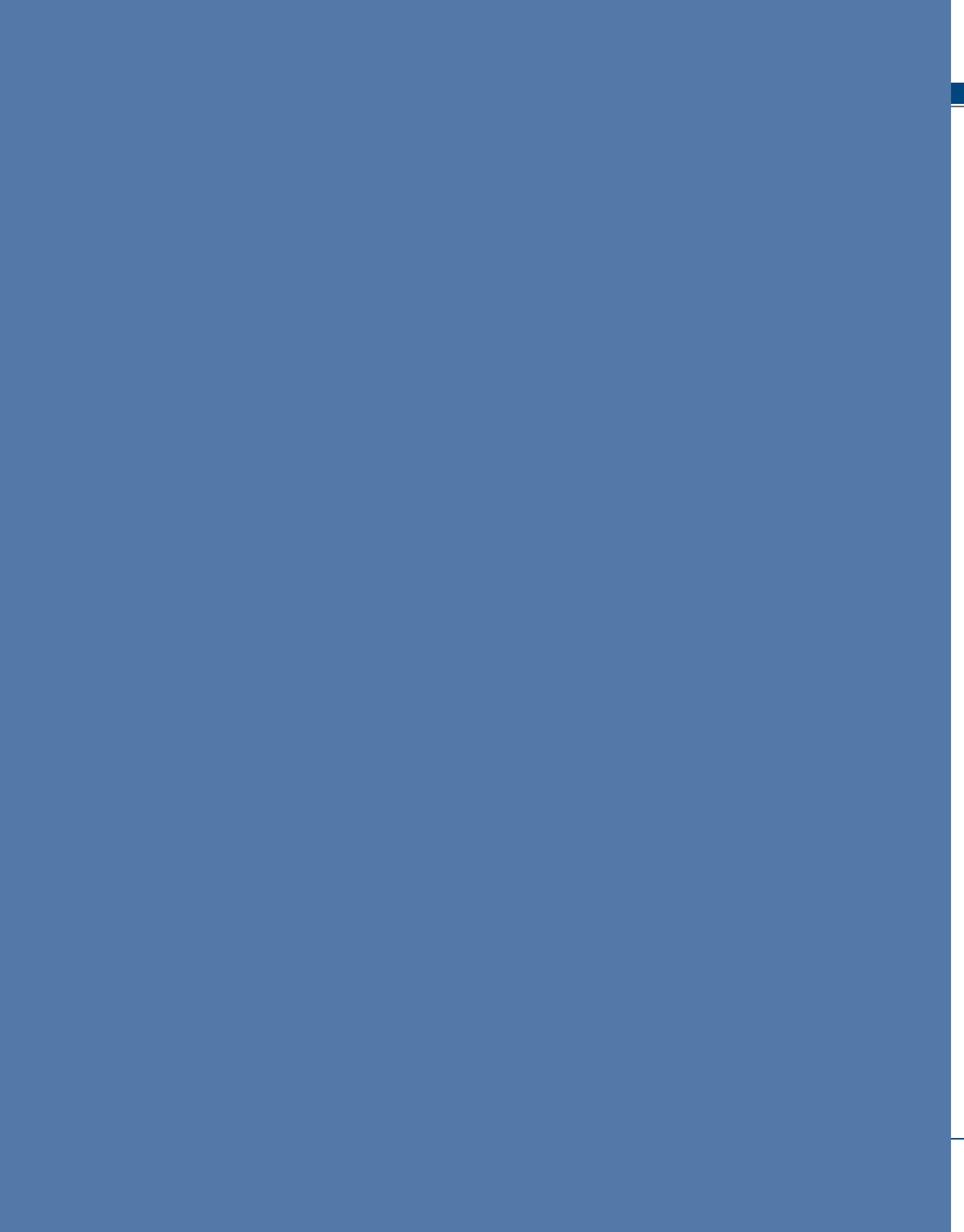
*Labor protests recorded an unprecedented number in 2012 reaching 901 protests*

## Introduction

---

The Phenix Center for Economics and Informatics Studies, through its program Jordan Labor Watch launched in the second half of 2009, and in cooperation with Friedrich Ebert Stiftung endeavors to monitor and follow up all details related to the Jordanian labor market, whether in relation to policies, transformations or labor related activities. One of the most important reports prepared by the team of Labor-Watch Jordan is the annual labor protests report covering the various types of protests: strikes, sit-ins and the threat thereby. Being the third report in this series, this report is intended to illustrate the outcome of the daily observations of labor protests which took place in Jordan during 2012.

The significance of drafting this report stems from our belief, as the team of Labor-Watch Jordan, that labor protests are the true and accurate indication of issues and concerns facing the Jordanian labor market, as well as the prevailing labor relations therein. Through this work, issues facing the labor market are thoroughly explored by analyzing the objectives of labor protests which took place, taking the chance to explore the economic sectors which suffered most of these issues; as well as exploring the depth of these issues, enabling us to assist in developing and creating solutions thereto through direct effort as to help laborers and employees to improve their working conditions, and to propose alternative labor policies to the presently adopted ones.



# Contents

---

Introduction	5
Methodology	6
Number of labor protests	6
Type of labor protests	7
Causes of labor protests	8
Role of the existing trade unions	10
Labor protests in economic sectors	11
Time span of labor protests	12
Mechanism of dealing with labor protests	12
Geographical breakdown of labor protests	12
Breakdown of labor protests by months	13
Conclusion	14
Recommendations	15



للدراستات الاقتصادية والمعلوماتية  
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

### **Phenix Center for Economics and Informatics Studies**

Is an independent scientific institute founded as a house for study, research and public opinion measurement in Amman in 2003. the Center seeks to contribute to the realisation of comprehensive development in Jordan through developing and modernising of the Jordanian community at the economic, social, political and legislative levels, working to foster democracy in Jordan on the basis of freedom and equity, ensuring basic human rights at the social, political and civil levels for all Jordanians through developing projects and conducting studies and opinion polls and reports, in addition to creating a database that covers all fields of development to help realise the centre's objectives.

---



### **Friedrich - Ebert - Stiftung (FES)**

Is a German non-profit political foundation based on the principles of social democracy. FES was founded in 1925 , FES promotes international cooperation, education and research in Germany and abroad. FES opened it's office in Amman in 1986 for supporting and enhancing efforts of civil society organisations to become accepted partners of public bodies, enhancing furthers political dialogue between decision-makers from Jordan, Iraq, Germany and the region, and strengthening the participation of youth in the political process.

---



### **Labor Watch**

Is a joint program between Phenix Center for Economics & Informatics and Friedrich - Ebert - Stiftung (FES). Labor Watch Works to Monitor the status of labour and trade union movements in Jordan, lobbying for the development of labour legislations in cooperation with the concerned parties and in accordance to the international labour standards, contributing to the development of work conditions in Jordan, publishing reports on the status of laborers in Jordan, to raise awareness among workers themselves, facilitating the exchange of expertise in trade unions among other Arab and foreign countries to benefit from their experiences.

---

### **Disclaimer:**

Phenix Center for Economics and Informatics Studies and Friedrich - Ebert - Stiftung is not responsible about the statements of workers and their leaderships.

---

(812/3/2013)

ISBN 978-9957-576-00-4

# Report

# Labor Protests in Jordan 2012

Labor Watch Reports

Prepared by:  
Phenix Center for Economics and Informatics Studies  
In Cooperation With Friedrich Ebert Stiftung

February 2013